خلال ترؤسه اجتماعاً بالكتلة البرلمانية للمؤتمر

الزعيم يشيد بالدور الوطني لمجلس النواب

البرلمان ضمير شعبنا ولا يمكن أن يكون إلاّ في صف الوطن

الحديدة ليست للبيع والشراء وهي أبعد من عين الشمس

الوطن بحاجة إلى توحيد الصف لمواجهة التحديات المحدقة

البرلمان سيعلن إجراء انتخابات في الدوائر الشاغرة بدلاً عن المتغيبين

التقى الزعيم علي عبدالله صالح -رئيس الجمهورية الأسبق، رئيس المؤتمر الشعبي العام- الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام، بحضور يحيى علي الراعي رئيس مجلس النواب، الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام، وناصر باجيل نائب رئيس المجلس، ورئيس الكتلة البرلمانية بالنيابة الأخ عزام صلاح.

على الأمم المتحدة أن تتحمل المسئولية وتتخذ قراراً ملزماً لإيقاف العدوان على اليمن

الوطن يتسع للجميع وليس هناك «فيتو» على أحد

المؤتمر سيظل حريصاً على أعضائه في البرلمان أو غيره

وفي اللقاء تحدّث الزعيم إلى الحاضرين بكلمة حيا في مستهلها الدور الوطني لمجلس النواب في هذه المرحلة من تاريخ شعبنا المليئة بالتحدّيات والمخاطر جراء ما تتعرّض له بلادنا من عدوان غاشم غير مبرّر ويتنافى مع كل القيم والأخلاق ومع تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف الذي دعا إلى المحبة والإخاء والتسامح.. ويتنافى أيضاً مع القوانين الدولية ومع القانون الإنساني الدولي ومع مواثيق الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان. معبِّراً عن سعادته بهذا اللقاء مع ممثلي الشعب في هذه المؤسسة التشريعية المهمة التي تعتبر ضمير شعبنا والكيان الدستوري المنتخب من قِبل الشعب، المجسّد للإرادة الوطنية الحُرّة والذي لا يمكن إلّا أن يكون في صف الوطن ومدافعاً عن حرّية الشعب اليمني وعزّته وكرامته.

وأشار الزعيم: إلى أن مجلس النواب لا يمكن أن يتاجر بدماء الأطفال والنساء والشيوخ والشباب الذين تُسفك دماءهم وتُزهق أرواحهم من قِبل عدوان نظام آل سعود والمتحالفين معه ومن يتعاون معهم من المرتزقة والعملاء الذين باعوا ضمائرهم واختاروا طريق العمالة والارتزاق على حساب دماء اليمنيين الأبرياء، وسيادة واستقلال ووحدة الوطن.

مؤكداً أن مجلس النواب لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يكون مع العدوان.. وأنه سيظل في صف الوطن، معبّراً عن تطلّعات وهموم أبناء الشعب اليمني العظيم، وأنه مهما كان هناك من تباين في الآراء والمواقف فيمكن مناقشتها والحوار حولها تحت قبة مجلس النواب، وما يمكن الاتفاق عليه يصبح ملزماً للجميع، خاصة وأن هدف الجميع هو خدمة الوطن ومصالحه العليا.

معرباً عن الأمل أن تلقى دعوته للمصالحة الوطنية التي أطلقها يوم 17 يوليو الجاري التجاوب المسئول من الجميع، وخاصة الذين ذهبوا إلى الخارج برغبة أو بدون قناعة، لأن الوطن بحاجة إلى تضافر الجهود وتوحيد الصف الوطني لمواجهة التحدّيات المحدقة بالوطن، وأن يستغلوا الفرصة ليعودوا إلى جادة الحق والصواب فذلك أحق أن يتبع بل ويعتبر فضيلة، فالكل إخوة وزملاء ورفاق، والوطن يتسع للجميع، وليس هناك فيتو على أحد.

وأكد الزعيم علي عبدالله صالح أن المؤتمر الشعبي العام سيظل حريصاً على أعضائه في البرلمان وفي غير البرلمان، خاصة وأنه بذل جهداً كبيراً لإقناع الناخبين بمنح أصواتهم لمرشحي المؤتمر في الانتخابات البرلمانية.. كون الجماهير على قناعة كاملة بصوابية النهج السياسي للمؤتمر وببرنامجه السياسي وبفكره وأطروحاته المتسمة بالوسطية والاعتدال.. وبأنه تنظيم نابع من الشعب وإلى الشعب.

وتمنى الزعيم أن يعي أولئك الذين اختاروا أن يكون نهجهم عكس توجهات المؤتمر والتي لا يمكن أن يستفيد منها الّا أعداء الوطن، أن يستغلوا هذه الفرصة السانحة لعودتهم إلى جادة الصواب حتى لا يضطر مجلس النواب إلى إعلان دوائرهم شاغرة وتجرى فيها انتخابات لانتخاب بدلاً عنهم، وهذا مالا نتمناه، لأن الأمل مازال كبيراً في أن يراجعوا أنفسهم ويحددوا مواقفهم بأنها مع الوطن.. وسيكون مرحّباً بهم.. مع ضمان كامل حقوقهم ومستحقاتهم.

نتطلع أن تلقى دعوتنا للمصالحة الوطنية التجاوب المسئول من قبل الجميع

على الذين خالفوا نهج وتوجهات المؤتمر العودة إلى جادة الصواب

إيران لا وجود لها في اليمن واتهامات السعودية عارية عن الصحة

على النواب الواقفين مع العدوان مراجعة مواقفهم وسيكون مرحَّباً بهم

العملاء باعوا ضمائرهم واختاروا طريق الارتزاق على حساب دماء الأبرياء وسيادة واستقلال ووحدة اليمن

لا يمكن أن يكون هناك «مشرّع» مشارك مع دول العدوان

وخاطب الزعيم كل أعضاء مجلس النواب بالقول: أنتم تمثلون الشعب، وتستطيعون أن تعملوا كل شيء في إطار الدستور وما تخوله لكم صلاحياتكم الدستورية والقانونية لما يخدم مصلحة الوطن والشعب وبما يضمن وحدة الصف والموقف، أنتم المشرعون، أنتم الرقابة، لكن لا يمكن أن يكون هناك مشرع مشارك مع دول العدوان، وبعض النواب نعذرهم كونهم عالقين في الخارج ولم تتوافر لهم طُرق العودة بسلام، فنتمنى أن تتوافر لهم فرصة العودة إلى الوطن براً أو بحراً أو جواً إذا تم فتح المطار، فهم معذورون، وما يجب أن يدركه القاصي والداني والذي في الداخل والذي في الخارج أن الوطن ليس للبيع والشراء، فالمسألة مسألة كرامة.

أنا أدعو الإخوة أعضاء مجلس النواب الذين وقفوا مع العدوان الى أن يعودوا إلى جادة الصواب، والفرصة متاحة والمجلس سيحدّد في أول انعقاد له وقتاً زمنياً لعودة الجميع أو على الأقل أن يمتنعوا عن النشاط المعادي ويعلنوا موقفاً واضحاً أنهم ليسوا مع النشاط المعادي لليمن ولا مع العدوان، وفي حالة عدم القدرة على العودة براً أو بحراً أو جواً، فيعلنون وقف نشاطهم حتى لا يظلوا متنقلين من قطر إلى جدة إلى الرياض إلى إلى إلى، عيب، أنتم ممثلو الشعب وعلى البرلمان أن يحدّد وقتاً زمنياً بأنه إذا لم يجمّدوا نشاطهم السياسي المعادي في الخارج أو تتح لهم الفرصة للعودة إلى الوطن، مالم ستُسحب منهم الثقة من الدوائر التي اختارهم الناخبون فيها، بعدما يحدّد المجلس أن المقاعد شاغرة، فالأفضل أن يستجيبوا للدعوة ويجمّدوا نشاطهم السياسي المعادي للوطن ويبحثوا عن طريق للعودة ونحن نرحّب بهم، وإذا استمروا في غيهم فإنهم بذلك لم يعودوا يمثلون الشعب اليمني وسوف يُنتخب غيرهم.

ورسالتي أيها الإخوة لكم ككتلة برلمانية صامدة، وللجميع بأن مجلس النواب مقرّه العاصمة صنعاء، لأن دستور الجمهورية اليمنية حدّد أين عاصمة ومقرّ الدولة وأين مقرّ المجلس، أمَّا أنك تنقله من مكان إلى مكان بحسب مزاجك فهذا غير وارد، فصنعاء هي عاصمة للجمهورية اليمنية، صحيح أننا في حالة عدوان، لكن نحن نواجه العدوان، نواجهه بالرجال المقاتلين الشجعان الأوفياء المخلصين، نواجهه بالسياسة، نواجهه بكل الوسائل، نواجهه بالتحدّي الاقتصادي، نواجهه بالصبر بتحمّل الألم والوجع، نواجه كل تحدٍّ بتحدٍّ، ومعنا الله سبحانه وتعالى، ومعنا شعبنا الصابر والصامد، ونحن نقول لأولئك النفر: عودوا إلى جادة الصواب إلى بين إخوانكم ورفاقكم وزملائكم أعضاء مجلس النواب الصابرين الصامدين في صنعاء، ما أجمل هذه الصورة الناصعة الرائعة المملوءة بالفخر والاعتزاز لهؤلاء الصابرين في أرض الوطن وتحديّاً للعدوان والقصف والحصار، غير المتسوّلين.

أُهيب بكل الأعضاء من كل المحافظات حضور جلسات مجلس النواب، ونحن نقدّر أنهم يتحملون المشاق ويتحملون الصعاب، فمثلما تحمّلتم سنتين ونصف تحملوا الآن، وبانتفرج إن شاء الله، لا يوجد قضية إلّا ولها معالجة وتنفرج، لقد استمررنا في حرب سبع سنين مع أعداء النظام الجمهوري منذ عام 1962م إلى سنة سبعين وكنا ثابتين وكنا قلة قليلة، ولكن الله مع الثورة ومع الجمهورية، والآن لنا سنتين ونصف سنصبر أكثر وباتنفرج وبانتحاور مع كل المكوّنات السياسية في إطار لا ضرر ولا ضِرار، وسنتحاور مع من يقودون العدوان وفي المقدمة المملكة العربية السعودية، نحن نرحّب بالحوار معها في إطار حُسن الجوار وعدم التدخّل في الشأن اليمني مثلما نحن اليمنيين لا نتدخّل في الشأن السعودي على الإطلاق لا في السابق ولا في اللاحق، تعالوا نتحاور، تتهمونا بإيران..؟؟ إيران غير موجودة لدينا، وأنتم لكم حدود مع إيران ولكم حساباتكم مع إيران، اتهامكم لنا لا أساس له من الصحة بأن اليمن وكر لإيران، إيران دولة إسلامية تحاوروا معها سدوا أنتم وإيران، لكم حدود بحرية، لا تصفّوا حساباتكم معها في اليمن، تقتلون الطفل والمرأة والشيخ والكهل والعاجز وذوي الاحتياجات الخاصة، وتدمّرون مقدرات اليمن، وترتكبون مجازر الإبادة الجماعية، وآخر مجزرة قبيحة مجزرة موزع التي يندى لها الجبين، فظائع، قصفتم معسكرات مش مشكلة، قصفتم مساكننا كسياسيين مش مشكلة، مع أنه محرّم دولياً قصف مساكن المواطنين مهما كانت مناصبهم ومسئولياتهم القيادية، لأن فيها أطفالاً ونساء وشباباً أبرياء، لكن تقصفون الآثار والجسور والطرق والجامعات والمستشفيات والمساجد، لم يحصل هذا عبر التاريخ، نحن نتمنى على الأمم المتحدة أن تتحمّل المسئولية وتتخذ قرارات شجاعة لإيقاف العدوان على اليمن، قرارات مُلزمة.. أمَّا أنها تأتي تفاوضني على أن نُسلّم الحديدة، الحديدة ليست للبيع والشراء، المفروض تفاوضني على ميناء عدن والمكلا والمخا ونشطون وسقطرى إلى جانب الحديدة، نتفاوض عليها كلها ونتفاوض على المطارات كلها ونتفاوض على الموانئ كلها ونتفاوض على المنافذ البرية كلها، إذا عندك رؤية، أمَّا أنك تأتي تفاوضنا على الحديدة إننا نسلّم إدارة ميناء الحديدة لك هذا كلام أبعد من عين الشمس، إحنا تعودنا على الصبر والجَلَد والمواجهة والتصدّي والله معنا وناصرنا، لأننا أصحاب حق.. وقضيتنا عادلة، وهاماتنا لن تنحني إلّا للخالق عز وجل.

لا أريد أن أطيل عليكم الحديث، ولكني اعتبرها فرصة أن ألتقي بكم لأسلم عليكم وأتمنى لكم التوفيق والنجاح.

تحياتي لكم، وشكراً كثيراً، وسلامي للجميع فرداً فرداً.

نص مبادرة مجلس النواب لحل الأزمة القائمة

دعوة جميع الأطراف لوقف الحرب والأعمال العسكرية ورفع الحصار

دعوة مجلس الأمن إلى إلغاء كافة الإجراءات التي اتخذت خلال الفترة الماضية

الدخول في حوار بين جميع الأطراف المعنية بدون شروط مسبقة وبإشراف دولي

دعوة جميع الأطراف لإنهاء معاناة الشعب من ويلات الحرب والحصار

وضع آلية مناسبة لمراقبة سير العمل في كافة المنافذ اليمنية

أطلق مجلس النواب وأقر في جلسته التي عقدت السبت برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي، مبادرة سياسية وطنية لحل الأزمة القائمة في بلادنا وذلك انطلاقاً من المسؤولية الوطنية لمجلس النواب تجاه الشعب اليمني بكافة أطيافه السياسية كونه يمثل جميع أبناء اليمن في الداخل والخارج.

ودعا المجلس في المبادرة كافة الأطراف الى وضع المصلحة العليا للوطن فوق كل المصالح والمشاريع الصغيرة والقبول بالآخر لإنهاء معاناة اليمنيين من ويلات الحرب المدمرة، والحصار الخانق والأوبئة القاتلة.

«الميثاق» تنشر نص المبادرة:

بسم الله الرحمن الرحيم

مبادرة مجلس النواب

بشأن الأوضاع الراهنة التي تعيشها اليمن

نظراً لما تعانيه اليمن من أوضاع إنسانية كارثية تهدد الحياة الانسانية بخطر المجاعة حيث يُعاني أكثر من (17) مليون شخص في اليمن من انعدام الأمن الغذائي، ويواجه (7) ملايين آخرين إمكانية المجاعة.. كما يُعاني (462) ألف طفل من سوء التغذية الحاد، وقد وصف بيان رئيس مجلس الأمن خطر المجاعة في اليمن بأنها أكبر حالة من حالات الطوارئ المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي في العالم، وكل ذلك يعكس جسامة الأزمة الانسانية في اليمن جراء الحرب والأعمال العسكرية على الأراضي اليمنية التي خلفت آثاراً مأساوية راح جراءها آلاف الضحايا من المدنيين جلّهم من الأطفال والنساء والشيوخ بالإضافة إلى عشرات الآلاف من المصابين وتدمير البنية التحتية من الموانئ والمطارات والطرق والجسور والمصانع والمزارع وآبار المياه، والمستشفيات والمراكز الصحية والمدارس والجامعات، ومحطات الكهرباء، ومراكز الاتصالات، ومؤسسات وشركات القطاع الخاص والمنشآت الحكومية، وغيرها من الممتلكات العامة والخاصة المذكورة في التقارير والإحصاءات الصادرة عن المنظمات الانسانية والحقوقية والإغاثية المحلية والدولية ومنها:

- منظمة الغذاء العالمي.
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة.
- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة.
- منظمة الصحة العالمية.

إضافة إلى انتشار الأوبئة القاتلة ومنها وباء الكوليرا الذي أدى إلى وفاة أكثر من (1,700) شخص كما سجلت نحو (297,438) حالة اشتباه في إصابتها بالكوليرا في (288) مديرية «22» محافظة في اليمن حتى 2017/7/20م، وما يقارب من (16) مليون شخص لا يحصلون على المياه الكافية وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية مما يجعلهم عرضة للوقوع ضحايا الكوليرا في ظل عدم توافر الإمكانات لمواجهة هذا الوباء الخطير.

واستجابة للتوجهات والمبادرات التي تطلقها عدد من الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية والإنسانية بأهمية الحفاظ على الوحدة اليمنية ووقف كافة الأعمال العسكرية في اليمن وإنهاء الحصار البري والبحري والجوي المفروض على اليمن والدعوة إلى استئناف الحوار الشامل والبناء..

وتماشياً مع ما ورد في البيانات الصادرة عن رئاسة مجلس الأمن الدولي وإحاطات السيد أوبراين الممثل المقيم للأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، وعلى وجه الخصوص ما تناوله بيان مجلس الأمن الدولي الذي أدلى به رئيس المجلس في جلسة مجلس الأمن رقم (7974) المنعقدة في 2017/6/15م بشأن الدعوة إلى استئناف عملية سياسية شاملة لجميع الأطراف.. وتشديده على أهمية الحفاظ على تشغيل جميع الموانئ اليمنية باعتبارها شريان حياة بالغ الأهمية للدعم الإنساني وغيره من الإمدادات الأساسية.. وتأكيد البيان على التزام مجلس الأمن بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية..

وانطلاقاً من المسؤولية الوطنية لمجلس النواب تجاه الشعب اليمني بكافة أطيافه السياسية كونه يمثل جميع أبناء اليمن في الداخل والخارج فإن مجلس النواب بالجمهورية اليمنية يقدم المبادرة التالية:

1- دعوة جميع الأطراف الى وقف الحرب وكافة الأعمال العسكرية، ورفع الحصار البري والبحري والجوي المفروض على اليمن.

2- دعوة الأمم المتحدة إلى وضع آلية مناسبة لمراقبة سير العمل في كافة المنافذ البرية والموانئ البحرية والمطارات الجوية في أنحاء الجمهورية اليمنية دون استثناء.. لضمان تحصيل إيراداتها إلى البنك المركزي اليمني وبما يكفل مواجهة كافة الالتزامات الحكومية من صرف مرتبات موظفي الدولة وتوفير المواد الغذائية والدوائية ومواجهة شبح الأوبئة القاتلة التي تفتك بأبناء الشعب اليمني في مختلف محافظات الجمهورية اليمنية.

3- دعوة مجلس الأمن إلى أن يضطلع بدوره الإنساني والقانوني بشأن إلغاء كافة القرارات والإجراءات التي اتخذت خلال الفترة الماضية وأدت وتؤدي إلى تمزيق وتشتيت اللحمة الوطنية وعدم الاستقرار الغذائي والصحي وتمزيق وحدة الوطن وتشتيت الإيرادات العامة للدولة.

4- دعوة الأطراف المعنية إلى حوار بنَّاء وشامل بدون شروط مسبقة وبإشراف دولي وصولاً إلى حل سياسي عادل يضمن تحقيق السلام والاستقرار لليمن والمنطقة والوصول إلى شراكة وطنية وسياسية حقة.

ختاماً:

يدعو مجلس النواب كافة الأطراف الى وضع المصلحة العليا للوطن فوق كل المصالح والمشاريع الصغيرة والقبول بالآخر لإنهاء معاناة اليمنيين من ويلات الحرب المدمرة، والحصار الخانق والأوبئة القاتلة.